مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (7) العدد (2) يوليو 2023
ISSN (Print): 2710-446x , ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2023/03/22 ، تاريخ القبول: 2023/06/07، تاريخ النشر: 2023/80/21

تأثير العولمة على المصارف التجارية الليبية
دراسة ميدانية عن مصرف الوحدة فرع زليتن

مختار عبد السلام علي الغافود
عضو هيئة التدريس بقسم التمويل والمصارف
كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية دولة ليبيا
mok_71@yahoo.com

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر العولمة على المصارف التجارية الليبية، وسنحاول من خلال هذا البحث إبراز العولمة وأهم تأثيراتها على المصارف التجارية الليبية، من خلال تطوير الخدمات المصرفية وتقديمها محلياً ودولياً، وسرعة تقديم هذه الخدمات محلياً ودولياً، وكذلك تأثير العولمة على دمج المصارف التجارية المحلية وأيضا الدمج مع المصارف الدولية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا تمثلت في مصرف الوحدة فرع زليتن، خلال الفترة ما بين 2020 –2021 وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل بيانات البحث واختبار فرضياته باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصار (SPSS)، توصلت هذه الدراسة إلى أن للعولمة تأثيراً كبيراً على تطوير الخدمات المصرفية وسرعة تقديمها محلياً ودولياً، وكذلك على دمج المصارف التجارية المحلية مع بعضها داخل ليبيا وكذلك دمج المصارف التجارية الليبية مع المصارف الدولية، فمع تصاعد دور العولمة في الحياة الاقتصادية ظهر العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي أخذت تؤثر بقوة على نظام المصارف التجارية في أدائه وسياسته وعملياته.

الكلمات المفتاحية: العولمة – العولمة الاقتصادية – المصارف التجارية.

أولا: المقدمة والإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

حول نظام العولمة العالم إلى قرية صغيرة بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وامتلاك رؤوس الأموال ومراقبة الأسواق والتحكم فيها، ومن هذه التغيرات نتج مفهوم جديد، ألا وهو مفهوم العولمة الذي يتميز بشدة المنافسة بين الدول الكبرى والمتقدمة عالمياً، والشيء الذي يبدو أكثر وضوحاً هو أن معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية المتسارعة التي يشهدها العالم حالياً، تعتبر نتيجة من النتائج المترتبة عن العولمة، حيث إن هذه الظاهرة تعبر في مجملها وبمختلف مظاهرها عن الحداثة والعصرنة.

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بشكل خاص، وعلى الرغم من أن العولمة كظاهرة عالمية لها جوانبها السياسية، والاجتماعية المتنوعة، فإنها مصرفياً قد اتخذت أبعاداً ومضامين جديدة جعلت المصارف تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة؛ ففي ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه المصارف وبخاصة المصارف التجارية، إلى التحول نحو المصارف الشاملة، وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدراً ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة.

كانت المصارف التجارية تحدد هويتها وشخصيتها من خلال توجهها الذي تختطه عبر تاريخها ومنذ إنشائها إلا أن العولمة قد جعلت من الرؤية المستقبلية بعداً جديداً للدخول إلى عالم من الأنشطة المصرفية ذات التشابكات المتداخلة على مستوى الكرة الأرضية ، وهو عالم لا زال في طور التكوين،

وقد اتخذ البعد الكوني المتزايد للعولمة المصرفية جوانب جديدة من النشاط المصرفي ، ومن الوجود الانتشاري للوحدات المصرفية على مستوى دول العالم كافةً، وفي الوقت ذاته تضخيم وتكبير للكيانات المصرفية وتعميق لمستويات التفاعل والاعتمادية المتبادلة بين الكيانات المصرفية مع بعضها، وبين الوحدات والأقسام المختلفة داخل الكيان المصرفي الواحد، وقد استلزم ذلك إحداث تطوير وتحسين كبير في سهولة وسرعة ودقة حركة التدفقات المالية والمعلومات وإتاحة الخدمات المصرفية على مدار الساعة وعلى النطاق الدولي، الذي قد أصبح ممثلاً لجوهر العولمة المصرفية ، فرأس المال الدولي ليس له جنسية، ومن ثَم ليس له وطن، فالعالم كله هو وطنه وساحة وجوده ونطاق عمله .

إن الآثار الاقتصادية للعولمة على نظام المصارف التجارية قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة المصارف التجارية هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى، وتتمثل بعض تلك الآثار في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والتحول إلى البنوك الشاملة، وتنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية، وضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل، واحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والاندماج المصرفي وخصخصة المصارف وإضعاف قدرة المصرف المركزي على التحكم في السياسة النقدية .

2-1 مشكلة الدراسة:

العولمة أصبحت مهمة بالنسبة للمؤسسات المالية وخصوصا المصارف التجارية فبالعولمة تتقدم الخدمات وتتطور محلياً وعالمياً، ويصبح هناك اندماج بين المصارف المحلية والدولية، فمشكلة البحث تكمن في أن العولمة لم تؤثر تأثيراً كبيراً على المصارف التجارية الليبية محلياً ودولياً من حيث تقديم الخدمات وتطويرها، وكذلك في عملية دمج المصارف التجارية الليبية مع المصارف الدولية.

إن للعولمة آثاراً إيجابية وسلبية على المصارف التجارية فالعولمة لها أثر إيجابي على المصارف التجارية إذا تم استخدام هذه العولمة بأفضل الطرق من مهارات وخبرات وأحدث الأجهزة والمنظومات، وبالعكس لها آثار سلبية على المصارف التجارية، ويكمن تلخيص مشكلة البحث في السؤال التالي:

هل يوجد تأثير للعولمة على المصارف التجارية الليبية محلياً ودولياً؟

1-3 فرضية الدراسة:

تنقسم فرضيات البحث إلى فرضيتين هما:

1-3-1 الفرضية الرئيسة: يوجد تأثير للعولمة على المصارف التجارية في ليبيا ويمكن تلخيص الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة كالآتي:

1-3-2 الفرضيات الفرعية:

- يوجد تأثير للعولمة على المصارف التجارية من ناحية تطوير الخدمات المصرفية.
- يوجد تأثير للعولمة على المصارف التجارية من ناحية تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً.
- يوجد تأثير للعولمة على المصارف التجارية من ناحية دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً.

1-4 أهمية الدراسة: وتنقسم إلى قسمين:

1-4-1 الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في أثر العولمة على المصارف التجارية الليبية محلياً ودولياً، وذلك من خلال معرفة أن المصارف التجارية في ليبيا تأثرت بالعولمة وأصبحت من المصارف العالمية في تقديم الخدمات المصرفية داخل وخارج حدود الدولة.

4-1-2 الأهمية النظرية:

تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية من حيث كونها إضافة جديدة (بحسب علم الباحث) للدراسات العربية، وذلك عبر مراجعة واستعراض الجانب النظري والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى لتقديم إضافة جديدة للمكتبات وإدارة المصارف التجارية من أجل دعم مسيرتها للنهوض بالاقتصاد الوطني.

1-5 أهداف الدراسة:

* معرفة مفهوم العولمة.

* توضيح أثر العولمة على المصارف التجارية.

* تقديم المعلومات والمقترحات التي تساعد إدارة المصرف في توضيح مدى تأثر المصارف التجارية في ليبيا بالعولمة.

1-6 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتضمن استخدام الأسلوب الميداني التحليلي في جمع البيانات الأولية بواسطة الاستبانة المعدة لهذا الغرض، وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة الفرضيات، بالإضافة الاعتماد على المصادر العلمية لتغطية الجانب النظري للدراسة، وكذلك المنهج التحليلي الذي يتمثل في دراسة أثر العولمة على المصارف التجارية محلياً ودولياً، ثم وضع بعض المقترحات بما يتلاءم وطبيعة الأدوات المعتمدة لديها.

1-7 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية من عام 2020 – 2021.

الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة على مصرف الوحدة فرع زليتن.

الحدود العلمية: تم اختيار المتغير المستقل، وهو العولمة، والمتغير التابع تمثل في المصارف التجارية.

1-8 متغير الدراسة:

تحتوي الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة: العولمة (تطوير الخدمات المصرفية، تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً، دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً).

المتغيرات التابعة: المصارف التجارية.

1-9 الدراسات السابقة:

دراسة (محمد 2019): هدفت الدراسة إلى تحديد مدى استعداد مصرف الجمهورية لمواجهة التحديات المستقبلية الناجمة عن العولمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو يعمل على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، كما اشتملت الدراسة على إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استبانة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المتغيرات (المركز المالي التنافسي، وأهمية مرحلة العولمة المالية وخطورتها) ذات علاقة معنوية، وذات دلالة إحصائية مؤثرة على العولمة المالية، كما أظهرت النتائج

أن (تهديدات العولمة المالية للمصارف، والفرص الناجمة عن العولمة المالية، وإمكانات المصارف للتعامل مع متطلبات العولمة المالية) لها تأثير ضعيف على العولمة المالية.

دراسة (الشيخ 2018): تناولت الدراسة معطيات العولمة لما لها من آثار كبيرة على النشاط والخدمات المصرفية في دول العالم الثالث باتجاه الاندماج المصرفي والتحول نحو المصارف الإلكترونية الشاملة بغية تنويع مصادر التمويل والتوظيف بهدف رفع القدرات التنافسية وتعزيز الإمكانات لمواجهة المخاطر المصرفية، و تهدف المصارف الإسلامية بوصفها تمثل الميدان المالي للفكر الإسلامي إلى تجميع الأموال وتوظيفها لخدمة المجتمع بموجب أحكام الشريعة الإسلامية ... وتعتمد على وسائل استثمارية وتمويلية خاصة بها مستمدة من الشريعة الإسلامية كالمرابحة والمضاربة والسلم والمشاركة وغيرها، وكانت استجابة المصارف الإسلامية لمعطيات العولمة في المجال المصرفي ضعيفة... ولم تنتفع أغلبها من فرص التطوير التي أتاحتها العولمة للجهاز المصرفي سواء في مجال تعميق التنسيق والاندماج المصرفي فيما بينها بهدف إنشاء كيانات مصرفية إسلامية دولية عملاقة لرفع قدراتها التنافسية أو مواكبة سياقات التطور للصناعة المصرفية الإلكترونية الدولية وتفعيل وتوسيع نطاق العمل بموجب النقود الرقمية والأنظمة الإلكترونية المعاصرة... وكذلك إغفال إنشاء مراكز بحوث استراتيجية استشرافية تنبئية خاصة بالبنوك الإسلامية لتجنب آثار الأزمات والصدمات المالية التي قد يواجهها الجهاز المصرفي.

دراسة (عبد المجيد 2017): هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم العولمة والتحرر الماليين، والتعرف على القطاع المصرفي في العراق بالتركيز على المصارف التجارية العراقية، والوقوف على كيفية تجسد ظاهرة العولمة المالية في المصارف التجارية العراقية، وباستخدام تحليل الانحدار الخطي

البسيط لجميع المصارف لجميع عينة المصارف، أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للعولمة المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية مقاساً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقد أوصت الدراسة بضرورة عملية الخصخصة والاندماجيات المصرفية والخدمات الإلكترونية الأكثر حداثة بهدف تحسين واقع المصارف العراقية لجعلها في مصاف الدول التي استفادت من تجارب التحرر والعولمة الماليين.

دراسة (بلحاج 2013): هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة والاستخدام، وكذلك لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي إضافة إلى إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة وآثارها وانعكاساتها على النظام المصرفي بصفة خاصة باعتباره القلب الذي يمد شرايين الاقتصاد الوطني برؤوس الأموال لإحداث التنمية ولما شهد هذا الأخير من تغييرات وإصلاحات سواء على مستوى الإدارة والتنظيم والتسيير والتنسيق أو غيرها، وتوصلت هذه الدراسة إلى ظهور تأخر كبير وتخلف شديد في إدخال الإصلاحات على القطاع المصرفي الجزائري، وأن إصلاح النظام المصرفي الجزائري أصبح من الضروريات الاقتصادية الملحة، وتكملة الإصلاحات في شكل برنامج شامل يهدف إلى دعم مسار تأهيل القطاع المصرفي الجزائري.

دراسة (لمقدم، قويدري 2013): هدفت الدراسة إلى التركيز على العولمة الاقتصادية التي تبقى منبع كل أنواع العولمة من ناحية، ومن ناحية أخرى على اقتصاديات المصارف التي تحتوي على الائتمان ، المنشأة المالية، النقود ... ، بصفة عامة وعلى المصارف التجارية بصفة خاصة، حيث تلعب البنوك التجارية دورا هاما كأداة دعم وإنعاش اقتصادي، فهي خلية متكاملة الوظائف، متناسقة الأطراف، وهي تقوم بتمويل الاقتصاد بمختلف مجالاته، وخلصت هذه الدراسة إلى أن العولمة

الاقتصادية هي كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي، وأنها تتنوع إلى العولمة الاقتصادية وعولمة إنتاج ، وعولمة مالية، وأن عنوان اقتصاديات المصارف يحتوي على عدة عناصر وهي الائتمان، والمنشآت المالية، والنقود، والمصارف بمختلف أنواعها والنظام المصرفي.

دراسة (حسين، عباس 2012): تناولت الدراسة التغيرات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة حيث إن لها تأثيراً واسعاً على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري وبخاصة العولمة المالية، ومن هنا يحاول هذا البحث دراسة هذه الظاهرة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري بوصفه من أهم المؤسسات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً واستجابة للتغيرات الدولية الناجمة عن العولمة، وتوصلت الدراسة إلى أن للعولمة تأثيراً واسعاً على النشاط الاقتصادي وخصوصا الجهاز المصرفي، وأن الثورة العلمية في مجال الاتصالات والمعلومات وأساليب الإعلام الإلكتروني أدت إلى تهيئة المجال أمام ظهور ثقافة عالمية، تعمل على إذابة الكيانات الثقافية القومية.

دراسة (مبروك، 2009): هدفت الدراسة إلى دراسة العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي مع التركيز على الأزمة المالية العالمية الراهنة (الأسباب، المراحل، الحلول) وانعكاساتها على القطاع الحقيقي ، وقد كثر استخدام مصطلح العولمة واتسع نطاق تداوله خلال السنوات الأخيرة من هذا القرن (منذ بداية التسعينيات)، ولم يقتصر الحديث عنه على المستوى الأكاديمي فحسب؛ وإنما أيضاً على مستوى أجهزة الإعلام والتيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية المختلفة، وذلك يعود أساساً لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية العميقة التي يشهدها

العالم اليوم، وفي ظل هذه المتغيرات، وفي إطار تزايد الاعتماد المتبادل في كافة المجالات في أرجاء هذه المعمورة التي تحولت إلى قرية كونية صغيرة بسبب التحديث والثورة التكنولوجية العارمة .

دراسة (النيل 2004): هدفت الدراسة إلى دراسة التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة من خلال استعراض تطوره التاريخي وهيكله الحالي، وتحليل بعض المؤشرات وفقاً للمعلومات المتاحة، هذا إضافة إلى تقويم برامج الإصلاح المصرفي التي انتهجها بنك الجزائر المركزي، كما وقفت الدراسة على متطلبات استراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة المتمثلة في بناء الإطار المؤسسي الملائم، وزيادة حدة المنافسة، وبناء التحالفات الاستراتيجية والهندسة المالية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف – وهي تقوم بأداء خدماتها المصرفية للمتعاملين معها داخلياً وخارجياً – يجب أن تكون قوية في خنادقها مستعدة في مؤسساتها حتى تستطيع أن تستفيد من الوضع المصرفي الحالي حيث لا حدود ولا قيود، ويشترط في ذلك أن تتوفر لدى قيادات هذه المصارف وبخاصة إدارة تسويق الخدمات وبحوث الكفاءة المهنية بغرض الدخول إلى صميم احتياجات المجتمعات فيما تقدمه المصارف التقليدية وفقا لأساليب المشاركة التكميلية بشكل خاص.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تم استعراض دراسات سابقة تناولت العولمة الاقتصادية، وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تأثير العولمة على المصارف التجارية الليبية، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت مجتمع دراسة يختلف عن مجتمعات الدراسات السابقة، بدراستها تأثير العولمة (كمتغير مستقل) والمصارف التجارية (كمتغير تابع).

ثانيا: الإطار النظري:

تعريف العولمة:

العولمة حسب صندوق النقد الدولي: العولمة تعني تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم، لوسائل هذه منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا (صقر، 2003، ص7).

أهمية العولمة:

تكمن أهمية العولمة في المكاسب والمنافع التي تحققها سواء للبشرية أو للعالم والتي أهمها ما يلي (أباظة، 2010، ص 25):

1. إجراء المبادلات والصفقات بين مختلف مناطق العالم، وزيادتها بفضل شبكة الإنترنيت التي تعرف بالتجارة الإلكترونية.

2.إيجاد مؤسسات ذات طابع عالمي، تمتاز بقدر من الفاعلية التي لها صلاحيات وسلطات تتجاوز صلاحيات الحكومة الوطنية.

3.إيجاد شركات عابرة للقارات ومتعددة الجنسية، ذات مراكز مالية بعضها يفوق المراكز المالية لعدة دول مجتمعة.

4.انطلاق بعض الدول تجاه آفاق التصنيع وكسرها لحواجز الفقر واجتياحها لحواجز التخلف.

5.اندماج بعض الدول في الاقتصاد العالمي، ما مكنها من خلق فرص لتدعيم اقتصادها المحلي.

6.اتجاه التدفقات الاقتصادية والتكنولوجية من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نمواً، يفيد الأخيرة ويحقق مصالح الأولى.

7.الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح ومتسع يشمل العالم كله بمختلف قطاعاته ومؤسساته وأفراده.

8.إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدرج إلى لغة وحيدة في العالم، لتسهيل عملية التخاطب بين الأفراد أو الآلات.

9.إن العولمة الاقتصادية تمتد إلى حرية حركة الأفكار ورأس المال، ولا يقتصر على حرية حركة السلع والخدمات، ما يترتب على ذلك تحديات أمام الاقتصاديات وصانعي السياسات.

أهداف العولمة:

تهدف العولمة إلى ما يلي (زميت، 2006، ص164):

1.إيجاد الاستقرار في العالم والسعي إلى توحيده.

2.زيادة حجم التجارة العالمية ما يؤدي إلى الانتعاش العالمي.

3.زيادة حجم الإنتاج المحلي.

4.استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

5.نشر اقتصاد تكنولوجيا المعلومات أو الاقتصاد المعرفي الذي ساعد على التغيير من طرق وأساليب نظم الإنتاج.

6.تحرير القطاع المالي ونصب تحفيزات لإصلاح هياكل المؤسسات المالية وبنيتها.

العولمة الاقتصادية:

يعرفها المصرف الدولي بأنها نظام تجاري عالمي مفتوح تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات، وعوامل الإنتاج كرأس المال عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة

الأطراف هي القاعدة، ما يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسوق السلع والخدمات ورأس المال (1الملاوي، 2012، ص5).

أنواع العولمة الاقتصادية:

عندما نتناول ظاهرة العولمة الاقتصادية نجدها تهتم بنطاقين هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية، وتتحقق عولمة الإنتاج بصورة كبيرة من خلال الدور التي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية، ويتبلور من خلال اتجاهين أساسين (عبد المطلب، 2006، ص12):

الاتجاه الأول: خاص بعولمة التجارة الدولية.

الاتجاه الثاني: خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف العولمة الاقتصادية:

تتمثل أهداف العولمة الاقتصادية في (عبد الرحيم، 2009، ص12):

1-إنعاش الاقتصاد العالمي وذلك عن طريق زيادة حجم التجارة العالمية.

2-زيادة الإنتاج، وإعداد الفرص لتحقيق النمو الاقتصادي على المستويين المحلى والعالمي.

3-تقريب الاتجاهات العالمية نحو أسواق التجارة ورؤوس الأموال.

4-تقديم حلول للمشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحل على المستوى الفردي.

5-زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال دوي الإنتاجية المرتفعة.

مظاهر العولمة الاقتصادية:

تتمتع ظاهرة العولمة الاقتصادية بعدة مظاهر نذكر منها ما يلي:(بوقصبة، 2016، ص21)، (عبد العزيز، 2011، ص ص 67، 69).

1-تغير شكل التنمية وطبيعتها.

2-تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة.

3-تضاعف التجارة الدولية في السلع والخدمات.

4-اندماج الأسواق العالمية.

5-سياسة التحرير الاقتصادي.

6-التأثير على الدول النامية.

7-الثورة العلمية والتكنولوجية.

ثالثا :منهجية الدراسة أو الدراسة الميدانية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المنهجية التي استخدمت في جمع البيانات، وتصميم نموذج الدراسة، وكذلك التعريف بأهم الأساليب الإحصائية والوصفية التي استخدمت لتحليل البيانات للوصول إلى نتائج الدراسة، ومن ثم بناء مجموعة من التوصيات على أساسها.

لقد اعتمدت الدراسة من حيث الأساس على المنهج الوصفي والتحليلي فقد تضمن الجانب الوصفي التعرف على العولمة وأثرها على المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العملاء(مصرف الوحدة زليتن)

ولتحقيق ذلك تم إجراء المسح المكتبي والإلكتروني للاطلاع على الكتب والدوريات والمجلات العربية، بالإضافة إلى المصادر المتاحة في المواقع الإلكترونية على الشبكة العالمية للمعلومات، وذلك للإحاطة بكافة الأبعاد النظرية لموضوع الدراسة وبناء الإطار النظري.

أما الجانب التحليلي والميداني فقد تم إجراء دراسة ميدانية للتعرف على آثر العولمة على المصارف التجارية الليبية، وتم اختيار مصرف الوحدة فرع زليتن، وذلك بالاعتماد على البيانات المجمعة بواسطة الأداة التي تم إعدادها، ومن ثم تحليل هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، واستخدام المقاييس الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

عينة الدراسة :تم اختيار مصرف الوحدة فرع زليتن من بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي، وذلك باعتبار أن المصارف في ليبيا لها نفس الطابع، وتم اختيار مصرف الوحدة من بين المصارف العاملة في ليبيا لأنه يعتبر من أكبر المصارف العاملة في ليبيا من حيث عدد العملاء وحجم المعاملات، وتم اختيار مدينة زليتن لأنها مدينة تمتاز بالكثافة السكانية وتعتبر منطقة من المناطق التجارية في ليبيا.

سوف يتم في هذه الدراسة تطبيق أدوات الدراسة بطريقة إحصائية حيث سيقوم الباحث ببيان العلاقة بين المتغيرات التابعة المصارف التجارية، والمتغيرات المستقلة العولمة عن طريق إجراء التحليل الوصفي ومن ثم الانحدار الخطي وفقآ للجداول الآتية.

سيتم عرض المنهجية والإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية، بهدف التعرف على أثر العولمة على المصارف التجارية الليبية، وتشمل منهجية الدراسة، وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وخصائص هذه العينة، والأدوات الرئيسة للدراسة، وفحص مصداقيتها وثباتها، إضافة إلى بيان

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل واستخراج نتائج الدراسة، للوصول للمعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة وفهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة بها، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وهو من أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، حيث إنه يصفها بشكل دقيق، ويعبر عنها كماً وكيفاً، بالإضافة إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها.

وقد استخدم الباحث مقياس ليكرث الخماسي لتقدير درجة الإجابة لعبارات الاستبانة، حيث منح الدرجات من (5-1) ابتداء بالبدائل (أرفض بشدة ، أرفض ، محايد ، موافق ، موافق بشدة) وهي تقيس اتجاهات وآراء المستقصى منهم ، ومن خلال حساب المدى بين درجات المقياس (4 = 1-5) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (0.80 = 5÷ 4) ، ومن ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس بداية المقياس وهي واحد صحيح (وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول التالي رقم.(1)

جدول رقم :(1) يوضح إجابات الأسئلة ودلالتها

الإجابة عن الأسئلة (البديل)	القيم (القياس)	طول الخلية	الوزن النسبي (درجة الموافقة)
أرفض بشدة	1	1 – 1.80	20% - 35 %
أرفض	2	1.81 – 2.60	36 % - 51 %
محايد	3	2.61 – 3.40	52% - 67 %
موافق	4	3.41 – 4.20	68% - 83%
موافق بشدة	5	4.21 – 5	84% - 100 %

الإجراءات المنهجية للبحث:

لتقييم واقع " تأثير العولمة المتمثلة في (تطوير الخدمات المصرفية، سرعة تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً، دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً) على المصارف التجارية "استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول المقارنة والتفسير والتقييم أملاً في الوصول إلى تعميمات ذات معنى لزيادة التعرف على موضوع البحث.

هذا وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

– **المصادر الثانوية:** تتمثل مصادر البيانات الثانوية في الكتب والمراجع ذات العلاقة بالإطار النظري للبحث، كما أن الدوريات والمقالات والتقارير والنشرات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، كان لها جميعا دور في إثراء البحث، وكذلك لا ننسى الدراسة والمطالعة في مواقع شبكة الاتصالات الدولية "الإنترنت".

– **المصادر الأولية:** وفيما يتعلق بالجانب التحليلي لموضوع البحث قام الباحث بجمع البيانات الأولية من خلال استمارة الاستبانة كأداة رئيسة للبحث صُممت خصيصاً لهذا الغرض، حيث تم توزيع استمارة الاستبانة على عدد(30) موظفاً بمصرف الوحدة فرع زليتن.

مجتمع وعينة البحث:

نظراً لأن المستهدف في هذا البحث هم الموظفون العاملون بمصرف الوحدة فرع زليتن، فقد تم قام الباحث بتوزيع 30 استمارة استبانة على الموظفين العاملين بمصرف الوحدة فرع زليتن، وتم استرجاع عدد (27) استمارة استبانة بعد تعبئتها واستكمالها من المبحوثين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2): يبين عدد الاستبانات الموزعة والفاقد منها والصالحة للتحليل:

الاستمارات الموزعة	المتحصل عليها	الفاقد منها	المستبعد	الخاضع للدراسة	نسبة الاستجابة %
30	27	2	1	27	%90

أداة البحث:

تم إعداد استمارة استبانة حول "مدى تأثير العولمة (تطوير الخدمات المصرفية، سرعة تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً، دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً) على المصارف التجارية". تشتمل استمارة الاستبانة على جزئيين رئيسين هما:

الجزء الأول: البيانات الشخصية، ويشتمل على خمسة مسميات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: الأسئلة المتعلقة بمشكلة البحث، ويشتمل أيضاً على ثلاثة محاور:

المحور الأول: أثر تطوير الخدمات المصرفية، ويشتمل هذا المحور على (10) عبارات جزئية.

المحور الثاني: أثر سرعة تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً، ويشتمل المحور على (6) عبارات جزئية.

المحور الثالث: أثر دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً، ويشتمل هذا المحور على (4) عبارات جزئية.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3) : يبين درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	أرفض بشدة	أرفض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال الحزمة الإحصائية Statistical Package for the Social Science (SPSS)، ومن الأدوات والمقاييس الإحصائية المستخدمة ما يلي:

1) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد الباحث في توزيع المبحوثين وفقاً للصفات معينة.

2) اختبار(T) حول المتوسط لعينة واحدة، لاختبار اتجاهات آراء المبحوثين وتحديد درجة الممارسة للعبارات الجزئية.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولاً: السمات الشخصية للمبحوثين:

1. الجنس:

الجدول (4): التوزيع التكراري والنسبي للجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	23	%85.2
أنثى	4	%14.8
المجموع	27	%100

يتضح من الجدول (4) أن نسبة الذكور هي 85.2% وهذا يعني أن العينة أغلبها من الذكور.

2.المؤهل العلمي:

الجدول (5): التوزيع التكراري للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	25	%92.6
ماجستير	2	%07.4
دكتوراه	0	0
المجموع	27	%100

يتبين من نتائج الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس بنسبة 92.6%.

3.العمر:

الجدول (6): التوزيع التكراري والنسبي للعمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من25 سنة	5	%18.5
من 25 إلى أقل من 30 سنة	16	%59.3
من 30 إلى أقل من 35 سنة	6	%22.2
المجموع	27	%100

يتضح من الجدول (6) أن أعلى نسبة للفئة العمرية هي للفئة (من 25 إلى أقل من 30) بنسبة 59.3%.

4.المستوى الوظيفي:

الجدول (7) يبين التوزيع التكراري والنسبي للمستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
رئيس قسم	6	%22.2
نائب رئيس قسم	6	%22.2
موظف	15	%55.6
المجموع	27	%100

يتبين من نتائج الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة مستواهم الوظيفي (موظف) بنسبة 55.6%.

5.سنوات الخبرة:

الجدول (8): التوزيع التكراري والنسبي لسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	%18.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	9	%33.3
من 10 إلى أقل من 15 سنة	8	%29.6
15 سنة فأكثر	5	%18.6
المجموع	27	%100

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (8) أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) وبنسبة 33.3%.

ثانيا: تحليل بيانات البحث:

تم إجراء التحليل الإحصائي لجميع متغيرات البحث وفقًا لإجابات أفراد عينة البحث على الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، مع الأخذ في الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في البحث، واستنادًا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصل إليها البحث اعتمدت على المعيار التالي لتفسير البيانات:

جدول رقم (9) معيار متوسط إجابات المبحوثين

المتوسط الحسابي	اتجاه الرأي	درجة الممارسة
1.00 –1.80´	أرفض بشدة	منخفضة جداً
1.80–2.60´	أرفض	منخفضة
2.60 –3.40´	محايد	متوسطة
3.40–4.20´	أوافق	عالية
04.2–5.00	أوافق بشدة	عالية جداً

حيث إن هذا البحث قد اشتمل على فرضية رئيسة وثلاث فرضيات فرعية، سيقوم الباحث فيما يلي باختبار الفرضية الرئيسة للبحث، ومن ثم الفرضيات الفرعية للتأكد من مدى تأثير العولمة المتمثلة في (تطوير الخدمات المصرفية، سرعة تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً، دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً) على النظام المصرفي بالمصارف التجارية.

ثالثاً: نتائج اختبار فرضيات البحث:

اختبار الفرضية الرئيسة للبحث:

العولمة المتمثلة في (تطوير الخدمات المصرفية، سرعة تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً، دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً) وتأثيرها على المصارف التجارية.

الفرضية الصفرية: لا تؤثر العولمة (تطوير الخدمات المصرفية، سرعة تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً، دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً) على المصارف التجارية.

الفرضية البديلة: تؤثر العولمة (تطوير الخدمات المصرفية، سرعة تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً، دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً) على المصارف التجارية.

استخرج الباحث أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتصورات المبحوثين من موظفي مصرف الوحدة زليتن قيد الدراسة لجميع العبارات الجزئية لكل محاور استمارة الاستبانة.

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى للبحث:**
- للعولمة (تطوير الخدمات المصرفية) تأثير على المصرف التجاري.
- الفرضية الصفرية: لا يوجد للعولمة (تطوير الخدمات المصرفية) تأثير على المصرف التجاري.
- الفرضية البديلة: يوجد للعولمة (تطوير الخدمات المصرفية) تأثير على المصرف التجاري.

- قام الباحث باختبار هذه الفرضية من خلال اختبار (t) حول المتوسط لكل عبارات المحور الأول لاستبيان البحث فكانت النتائج كما يلي:

- **اختبار (t) حول المتوسط لإجابات المبحوثين عن العبارات الجزئية للمحور الأول للبحث " تأثير لتطوير الخدمات المصرفية على المصرف ". نتائج اختبار (One Sample-T-Test) حول فرضيات البحث**

جدول رقم (10): نتائج اختبار(T-Test) حول عبارات الاستبانة

المحور الأول: تأثير العولمة على تطوير الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية						
رقم الفقرة	العـبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى المعنوية α	القرار
1	هناك تأثير للعولمة على الخدمات المصرفية	1.5333	.83381	6.813	.000	موافق
2	أسهمت العولمة في تطوير الخدمات المصرفية	1.8000	.56061	8.290	.000	موافق
3	أسهمت العولمة في تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية	2.0000	.84515	4.583	.000	موافق
4	أسهمت العولمة في زيادة جودة الخدمات المصرفية	1.6667	.72375	7.135	.000	موافق
5	يتمتع العاملون بالمصرف بمستوى فني في استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات داخل المصرف	1.6000	.63246	8.573	.000	موافق
6	يستخدم المصرف تقنية تكنولوجيا المعلومات في القيام بنشاطها اليومي	1.8667	.91548	4.795	.000	موافق
7	يلجأ المصرف لاستخدام تقنية المعلومات الحديثة من خلال استخدام شبكة الإنترنت	1.8667	.83381	-5.264	.000	موافق

		-				
8	تعزز تكنولوجيا تقنية المعلومات في زيادة إنتاجية الموظفين لتقديم الخدمات المقدمة من المصرف للعميل	1.6667	.72375	7.135	.000	موافق
9	العولمة ساعدت على زيادة جودة الخدمات المصرفية عن طريق تقليل الأخطاء أثناء العمل	2.1333	.91548	-3.666	.003	موافق
10	يتبنى المصرف برامج حديثة لتدريب الموظفين على استخدام تقنيات خدمية حديثة	2.1333	.74322	-4.516	.000	موافق

من الجدول نلاحظ أنه في كل العبارات كانت قيمة (P-value) أقل من ($\alpha = 0.05$)، فيكون القرار رفض الفرض الصفري(H_0) وقبول الفرض البديل H_1 وبما أن المتوسط الحسابي أقل من (3) فهذا يعني أن آراء أفراد العينة تتجه نحو الموافقة ما يدل على أن آراء العاملين توافق على هذه العبارات.

- **اختبار الفرضية الرئيسة المتعلقة بهذا المحور:**

سيتم صياغة فرضية البحث إحصائيا بالفرضية التالية:

جدول رقم (11): نتائج اختبار (T-Test) حول المحور الأول

الدرجة الكلية للمحور الأول (تأثير العولمة على تطوير الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية)

رقم الفقرة	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية α	القرار
1	المتوسط العام لإجابات المحور الأول	1.826	0.2136	17.371	0.000	موافق

H_0 : يوجد حياد في آراء العاملين حول محور (تأثير العولمة على تطوير الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية).

H_1: لا يوجد حياد في آراء العاملين (إما موافقة أو عدم الموافقة) حول محور (تأثير العولمة على تطوير الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية)

الصفري(H0) وقبول الفرض البديل (H1) وبما أن المتوسط الحسابي أقل من (3) نلاحظ أن قيمة (P-value) أقل من ($\alpha = 0.05$) فيكون القرار رفض الفرض، وهذا يعني أن آراء العاملين في محور (تأثير العولمة على تطوير الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية) اتجهت نحو الموافقة.

اختبار المحور الثاني: تأثير العولمة على سرعة تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً.

جدول رقم (12): نتائج اختبار (T-Test) حول عبارات الاستبانة

من الجدول نلاحظ أنه في كل العبارات كانت قيمة (P-value) أقل من ($\alpha = 0.05$)، فيكون القرار رفض الفرض الصفري(H_0) وقبول الفرض البديل

رقم الفقرة	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى المعنويةα	القرار
1	تحقق العولمة توفير الوقت والجهد للمصرف ويزيد من إقبال العملاء على الخدمات السريعة والفورية والمرضية لهم في جميع الأوقات	1.8000	1.08233	4.294	.001	موافق
2	يسعى المصرف إلى تقليل وقت العميل من خلال توفير تكنولوجيا حديثة في تقديم الخدمات المصرفية المحلية	1.6667	1.11270	4.641	.000	موافق
3	استخدامات العولمة تؤدي إلى سرعة الاستجابة لمتطلبات العميل سواء داخل ليبيا أو خارجها	1.9333	.96115	4.298	.001	موافق
4	إمكانية تقديم الخدمات المصرفية على مدار 24 ساعة يمنح المصرف الميزة التنافسية محلياً ودولياً	2.0000	1.00000	3.873	.002	موافق
5	الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف ساعدت في تسهيل حصول الزبون المحلي على الخدمات وزيادة ولائه للمصرف	1.7333	.96115	5.104	.000	موافق
6	أسهمت الخدمات الإلكترونية (العولمة) في تنفيذ العمليات المصرفية بسرعة ودقة محلياً دون العمليات المصرفية الدولية	1.8000	.77460	6.000	.000	موافق

H1 وبما أن المتوسط الحسابي أقل من (3) فهذا يعني أن آراء أفراد العينة تتجه نحو الموافقة ما يدل على أن آراء العاملين توافق على هذه العبارات

H_0 يوجد حياد في آراء العاملين حول محور (تأثير العولمة على سرعة تقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً)

H_1: لا يوجد حياد في آراء العاملين (إما موافقة أو عدم الموافقة) حول محور (تأثير العولمة على سرعة الخدمات المصرفية)

رقم الفقرة	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية α	القرار
1	المتوسط العام لإجابات المحور الثاني	1.822	0.1241	23.244	0.000	موافق

نلاحظ أن قيمة (P-value) أقل من (α = 0.05) فيكون القرار رفض الفرض الصفري(H_0) وقبول الفرض البديل (H_1) وبما أن المتوسط الحسابي أقل من (3) فهذا يعني أن آراء العاملين في محور (تأثير العولمة على سرعة وتقديم الخدمات المصرفية محلياً ودولياً) اتجهت نحو الموافقة

جدول رقم (13): نتائج اختبار(T-Test) حول عبارات الاستبانة

	المحور الثالث: (تأثير العولمة على دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً)					
رقم الفقرة	العـــــــبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى المعنوية α	القرار
1	ساعدت العولمة على عملية الاندماج المصرفي وعلى سرعة إتمام المعاملات في المصارف التجارية محلياً ودولياً	2.4667	2.55976	.807	.433	محايد
2	تساعد العولمة على عملية الاندماج وعلى توفير الوقت والجهد لدى	1.6667	.81650	6.325	.000	موافق

	عملاء المصارف التجارية المحليين فقط					
3	**تساعد عملية الاندماج على زيادة الميزة التنافسية بين المصرف التجارية محلياً ودولياً**	**1.7333**	**.79881**	**6.141**	**.000**	**موافق**
4	**ساعدت العولمة على عملية الاندماج بين المصارف التجارية المحلية فقط**	**1.9333**	**.79881**	**5.172**	**.000**	**موافق**

من الجدول نلاحظ أنه في العبارة (ساعدت عملية الاندماج على سرعة تقديم الخدمات المصارف التجارية محلياً ودولياً) كانت قيمة (P–value) أكبر من ($\alpha = 0.05$) فيكون القرار قبول الفرض الصفري(H_0) ورفض الفرض البديل H_1 ، وهذا يعني أن رأي أفراد العينة في هذه العبارة اتجه نحو الحياد.

أما في كل العبارات فكانت قيمة (P–value) أقل من ($\alpha = 0.05$)، فيكون القرار رفض الفرض الصفري(H_0) وقبول الفرض البديل H_1 وبما أن المتوسط الحسابي أقل من (3) فهذا يعني أن آراء أفراد العينة تتجه نحو الموافقة ما يدل على أن آراء العاملين توافق على هذه العبارات

- اختبار الفرضية الرئيسة المتعلقة بهذا المحور:

سيتم صياغة فرضية البحث إحصائيا بالفرضية التالية:

H_0 : يوجد حياد في آراء العاملين حول محور (تأثير العولمة على دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً)

H_1: لا يوجد حياد في آراء العاملين (إما موافقة أو عدم الموافقة) حول محور (تأثير العولمة على دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً)

جدول رقم (14): نتائج اختبار(T–Test) حول المحور الثالث

الدرجة الكلية للمحور الثالث (تأثير العولمة على دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً)

رقم الفقرة	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية α	القرار
1	**المتوسط العام لإجابات المحور الثالث**	**1.950**	**0.3626**	**5.791**	**0.010**	**موافق**

نلاحظ أن قيمة (P-value) أقل من ($\alpha = 0.05$) فيكون القرار رفض الفرض الصفري(H_0) وقبول الفرض البديل (H_1) وبما أن المتوسط الحسابي أقل من (3) فهذا يعني أن آراء العاملين في محور(تأثير العولمة على دمج المصارف التجارية محلياً ودولياً) اتجهت نحو الموافقة.

4-النتائج والتوصيات:

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يتم سردها فيما يلي:

أولا النتائج:

1. تأثرت المصارف التجارية الليبية بالعولمة محليا.

2.للعولمة دور حيوي في تطوير الخدمات المصرفية وإعادة هيكليتها بمنظور دولي.

3.إن الخدمات المصرفية المقدمة على مستوى المصارف التجارية الليبية تتميز بالمحدودية وعدم الفعالية، وهذا يرجع إلى عدم وجود أنظمة تسويقية جديدة، وعدم الاهتمام بالعنصر البشري سواء أكانوا عاملين أو زبائن محليين أو أجانب.

4.يوجد تأثير للعولمة على دمج المصارف التجارية محلياً وتأثيرها بسيط على الاندماج دولياً.

5.إن للعولمة تأثيراً واسعاً على النشاط الاقتصادي وخصوصا المصارف التجارية، فمع تصاعد دور العولمة في الحياة الاقتصادية ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي أخذت تؤثر بقوة على المصارف التجارية من حيث أداؤها وسياستها وعملياتها.

ثانيا التوصيات:

1.يجب على إدارة المصارف التجارية في ليبيا الإسراع في إصلاح القطاع المصرفي من خلال تفعيل الشراكة مع المصارف الأجنبية خاصة في الجانب التقني من أجل تأهيل المصارف، وكذلك تبني فلسفة التسويق المصرفي على مستوى المصارف لمواجهة المنافسة.

2.على المصارف التجارية إيجاد أنظمة تسويقية جديدة لتسويق الخدمات المصرفية محلياً ودولياً.

3. يجب على المصارف التجارية الاهتمام بالعنصر البشري من عاملين أو زبائن ليبيين أو أجانب؛ فقد أسهمت العولمة كثيرا في تطوير الخدمات المصرفية وسرعة تقديمها دون إهمال العنصر البشري.

4.تطوير قطاع التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات (البنية التحتية) نظرا للأهمية الكبيرة في مجال تقديم الخدمة المصرفية لمواكبة المصارف وتطورات الناتجة عن العولمة.

5.الاستفادة من الاستراتيجيات الحديثة لتطوير الخدمات المصرفية، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات المصرفية، والتوجه إلى خصخصة المصارف التجارية واندماجها محلياً ودولياً لمسايرة التطورات العالمية.

المراجع

1-أحمد إبراهيم الملاوي، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: عولمة الإدارة في عصر العولمة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15،17 ديسمبر 2012.

2-أحمد عبد العزيز، حاسم زكريا، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، دون بلد، العدد السادس والثمانون، 2011.

3-رايس مبروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل، للاقتصاد الإسلامي، مجلد 13، العدد 37، 2009.

4-سعد عبد القهار الشيخ، تأثير العولمة وانعكاساتها على النشاط والصناعة المصرفية الإسلامية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة جيهان، العراق، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية، المجلد 2، العدد 2، 2018.

5-سعاد لمقدم، سميرة قويدري، أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات المصارف، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 2013.

6-شريف بوقصبة، انعكاسات تحليل البيئية الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، 2016.

7-علي صالح أحمد محمد، العولمة المالية وآثارها على المصارف التجارية الليبية، جامعة الزيتونة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، 2019.

8-عبد الرزاق حمد حسين، علي خضير عباس، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 24، 2012.

9-عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، جمهورية السودان-الخرطوم، 2004.

10-عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

11-عصام الدين أحمد أباظة، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010.

12-عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2006.

13-فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام المصرفي الجزائري، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، 2013.

14-ماجد حميد عبد المجيد، العولمة المالية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية العراق، العدد الأول، 2017.

15-محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التخطيط، جامعة يوسف لن خدة، الجزائر،2006.

16-محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

The impact of globalization on Libyan commercial banks
A field study on Al Wahda Bank, Zliten Branch

Mukhtar Abdul Salam Ali Al-Ghafod
Department: Finance and Banking - Faculty of Economics and Commerce
Al Asmariya Islamic University - Libya

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of globalization on Libyan commercial banks, we will try through this research to highlight globalization and its most important effects on Libyan commercial banks, through the development of banking services and their provision locally and internationally, and the speed of providing these services locally and internationally, as well as the impact of globalization on the integration of local commercial banks Also, merging with international banks, and to achieve this, reliance was placed on Al-Wahda Bank, the Zliten branch, during the period between 2020-2021 The analytical descriptive approach was relied upon, and the research data was analyzed and its hypotheses tested using the statistical package for social sciences known as the abbreviation (SPSS). Local within Libya, as well as the merger of Libyan commercial banks with international banks. With the escalation of the role of globalization in economic life, many global banking changes emerged that strongly affected the commercial banking system in terms of its performance, policy, and operationsThis study recommended that the management of commercial banks in Libya should accelerate the reform of the banking sector by activating the partnership with foreign banks, especially in the technical aspect, in order to rehabilitate the banks. Customers, as well as commercial banks must develop the technology, information and communication sector (infrastructure) In view of the great importance in the field of providing banking services, it is also necessary to take advantage of modern strategies for the development of banking services, by strengthening banking institutions and heading towards privatization and merging of banks locally and internationally to keep pace with global developments.
key words:Globalization - economic globalization - commercial banks.